عملية التأسيس السياسي للعراق الحديث وتأثير الحركات الوطنية ١٩٥٨-٢٠٠٣م

م.م رغد جاسم حميد
المديرية العامة لتربية القادسية
lyj481849@gmail.com

تاريخ استلام البحث : ١٢/ ١٠/ ٢٠٢٣
تاريخ قبول البحث : ١٢/ ١١/ ٢٠٢٣

الخلاصة :

إنّ الاستقرار السياسي في الوقت الحاضر أصبح من أهم التطلعات هذا ما تريده الدول والشعوب، لما يقدمه من نتائج إيجابية. على المجتمع وعلى الدولة معا، وعلى كافة المجالات ألاقتصاديه والاجتماعية والسياسية، وهذا الاستقرار لا يمكن أن يتم تحقيقه إلا بتكاتف المجتمع والدولة معا. فظاهرة عدم الاستقرار السياسي ترتبط بظاهرة العنف السياسي، فحين يحظى النظام السياسي ومؤسساته بالقبول المجتمعي والرضا فهذا يعنى غياب ظاهرة العنف وتحقيق الاستقرار السياسي. ومن هنا جاءت الدراسة حتى تستعرض أهم خطوات وآثار عدم الاستقرار السياسي بدولة العراق ، والتي أدت إلى التأسيس السياسي بالعراق الحديث، والتغيرات التي طرأت على العراق من العام ١٩٥٨م حتى الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣، تأثير التظاهرات الوطنية في العراق على التطور السياسي هناك..

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، الديمقراطية التوافقية، العراق الحديث، الحركات الوطنية

The process of political establishment of modern Iraq and the influence of national movements 1958-2003 AD

Student: Raghad Jasim Hameed
lyj481849@gmail.com

Date received: 12/10/2023
Acceptance date: 12/11/2023

Abstract:

Political stability at the present time has become one of the most important goals that countries and individuals seek, due to its positive effects on society and the state, as well as on all economic, social and political fields. This stability can only come through the collective commitment of society and the state. The practice of political insecurity is associated with the practice of political violence. When the political system and its institutions are recognized as legitimate by society, this implies the absence of violence and the attainment of political stability.. Hence, the study came to review the most important steps and repercussions that resulted from the political instability in the State of Iraq, which led to the political establishment of modern Iraq, the changes that occurred in Iraq from the year 1958 AD until the American occupation in 2003, and the impact of the national protest movements in political change in the State of Iraq.

Keywords: political stability, consociational democracy, modern Iraq, national movements

المقدمة:

تسعى العديد من الدول إلى بناء الاستقرار السياسي باعتباره المدخل الحقيقي لتحقيق النجاح والتنمية الشاملة، وهو هدف المجتمعات والأمم جميعها، التي تحلم بالسلم والأمن والرفاهية. لقد عانى العراق كدولة ومجتمع من هذه الظاهرة منذ عام ١٩٢١، اكتسبت الدولة العراقية أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية، وهذا صحيح بشكل خاص خلال فترة حكم الأنظمة الشمولية والعسكرية التي حكمت العراق حتى عام ٢٠٠٣، والتحول إلى الديمقراطية، ونتيجة لتحول البلاد إلى دولة ديمقراطية. جمهورية.، حدث عدم استقرار سياسي وأمني أدى بدوره إلى خلق فوضى في كل شيء وكان عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي أبرز سماتها التي لا تزال آثارها بارزة حتى الوقت الحالي. لقد كانت وراء هذه الظاهرة وتساهم عوامل وأسباب عديدة في هذا الفهم الخاطئ، بما في ذلك الموروثات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية للاستبداد، فضلاً عن الفهم الخاطئ للمفاهيم والمبادئ الديمقراطية من قبل القوى والأحزاب السياسية، وكذلك من قبل أفراد المجتمع. حتى عام ٢٠٠٣.

ولعل أبرز أسباب ظاهرة كان عدم الاستقرار السياسي هو خلق النظام السياسي. في العراق هو الانقلابات المتعددة التي حدثت نتيجة دعم أطراف غربية خارجية وتخلي بعض الدول العربية عن مسيرة وحدة الأمة العربية، مما أدى لوجود عدم استقرار سياسي في العراق ساهم في مخرجات سلبية كان لها تأثير سلبي شديد على مستقبل الدولة والمجتمع في العراق كادت كل أزمة سياسية أو اجتماعية أن تؤدي إلى الانهيار السياسي والمجتمعي. وترتبط ظاهرة الاستقرار السياسي بظاهرة العنف السياسي، حيث من الممكن ممارسة العنف السياسي من قبل المجتمع ككل، فإن القوى السياسية المتنافسة، أو هيئة الحكم نفسها، ونظام السياسة ومؤسساته سوف تحظى بالرضا والقبول. من جانب الشعب لإيفائه بمتطلباتهم واحتياجاتهم المشروعة، فهذا يعني غياب العنف بكافة أشكاله وبالمقابل سيحافظ المواطنين على النظام ومؤسساته. ولديمومة هذا التفاعل لابد للنظام السياسي ومؤسساته من – تبني حركة التفاعلات في المجتمع التي تظهرها، واعتبار النظام تجسيدا لحركة التفاعلات داخل المجتمع. وموضوع هذا التحقيق هو عدم الاستقرار الدائم في المجالات السياسية وتراكم أسبابه، فضلا عن اكتشاف حلول مؤقتة ومتفرقة له.، دون البحث الحقيقي عن حلول جذرية ستؤدي حتما إلى عدم الاستقرار السياسي برمتها في العراق. كما تفترض الدراسة على أن توافق الفرقاء السياسيين المؤثرين في السياسة والمجتمع نحو البدء بتحقيق الاستقرار السياسي، والرغبة في بناء عراق موحد ومستقر سيؤدي بدوره إلى بناء الاستقرار السياسي وصولا لدولة القانون والمؤسسات.

أهمية البحث:

يكتسب أهمية البحث هي إحدى أهمية الفرد في بناء المجتمع والدولة، مما يستلزم الاعتراف بحقه في تقديم مساهمة كبيرة وحقيقية في الشأن العام، بغض النظر عن وضعه السياسي أو المدني، طالما يتم الحفاظ على سيادة القانون ويتم الاعتراف بالفرد لمساهمته. بخلاف تأثير المشاركة السياسية والمنظمات الوطنية كممارسة على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة وعلى التنمية، فهي تنمي لدى الفرد الشعور بالقيمة والأهمية السياسية وتزيد المعرفة السياسية للناس، وعلى مستوى السياسة العامة، فإن الحركات الوطنية تدفع الحكومة إلى الاستجابة لاحتياجات الجمهور. وفيما يتعلق بتأثيرها على التنمية داخل المجتمع، هناك علاقة مباشرة بين التنمية والأنشطة التي يقوم بها الناس. ونتيجة لذلك، فإن التطوير يزيد من إمكانية التوسع في المناطق. المشاركة بها وأيضا تقوم بخلق حافز للمشاركة بالوقت الذي تسمح بممارسة الجماهير ضغوطاً على صانع القرار لاتخاذ سياسات لصالح قضايا التنمية وتساهم ومن خلال إعادة توزيع الموارد عبر المجتمع بطريقة عادلة، فإنه يؤدي إلى ازدياد عدد المشاركين إلى مزيد من العدل الاقتصادي والاجتماعي الذي يحقق الاستقرار السياسي في المجتمع العراقي.

أهداف البحث:

يهدف هذا الدراسه إلى:

- فهم دور الحركات الوطنية في عملية الخلق سياسة العراق منذ ١٩٥٨ حتى ٢٠٠٣م.
- معرفة متطلبات تحقيق حالة الاستقرار السياسي في العراق الحديث
- فهم تحركات البلاد و اهميتها في الحفاظ على الاستقرار السياسي العراقي.
- التوصل إلى دور الحركات الوطنية في العلاقات الدولية والسياسات القومية.

إشكالية البحث:

الاستقرار السياسي هو مطلب تسعى جميع الدول والمجتمعات إلى تحقيقه لما له من تأثير وانعكاسات على المجتمع والأفراد وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٥٨ حتى عام ٢٠٠٣م، شهد العراق اضطرابات وعدم استقرار سياسي حيث الحركات العرقية مؤثرة في السعي لتحقيق الاستقرار السياسي العراق كان في مرحلة بدايات التشكل السياسي وعدم قدرته على المشاركة السياسية، بسبب الصراعات الداخلية نتيجة الدعم الخارجي سواء كان عربياً أم أجنبياً حيث أن السمة الأبرز في تلك المرحلة هي عدم الاستقرار، ونورد بعض الأسئلة من خلال الدراسة:

١. ما هو مدى تأثير الحركات الوطنية التي حققت الاستقرار السياسي في بلد العراق؟
٢. كيف تأثر النظام السياسي في العراق من ١٩٥٨-١٩٢٣؟

٣. كيف يتم الحفاظ على الاستقرار السياسي في العراق الحديث؟
٤. ما هي التحولات السياسية الهامة التي طرأت على بلد العراق؟ الحديث منذ العام ١٩٥٨م حتى ٢٠٠٣م؟

منهج البحث:

يهدف هذا البحث إلى اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يتضمن جمع البيانات التاريخية حول تطور التطور السياسي العراقي منذ عام ١٩٥٨ حتى عام ٢٠٠٣، بما في ذلك الوثائق الحكومية والكتب والدراسات والمقالات والمقابلات، والغرض منها وصف مراحل التطور السياسي العراقي. التطور السياسي في العراق ودور الحركات الوطنية في العراق وتأثيراتها على الحركة. الحياة السياسية في العراق خلال المراحل الأولى للنظام الجمهوري. حتى العام ٢٠٠٣م.

الدراسات السابقة:

١) ابراهيم السامرائي (٢٠١٥)، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون ١٩١٤-٢٠٠٣م
تطرقت الدراسة في بعض فصولها إلى موضوع بحثنا حيث ذكر الباحث في دراسته فترة النظام الجمهوري في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م فذكر تفاصيلها بشيء من الإيجاز وكيفية استلام حزب البعث للسلطة ١٩٦٨-١٩٨٨م، ومن ثم انهيار سلطة حكم حزب البعث في العراق ١٩٨٨-٢٠٠٣م، وتشابهت هذه الدراسة مع دراستنا من حيث التطرق للانقلابات والحركات الوطنية والحروب التي خاضها العراق والتطورات السياسية إلا أن الباحث توسع في فترة النظام الملكي وما قبلها ولكنه أغفل عن ذكر التفاصيل السياسية والتاريخية التي تخدم موضوع بحثنا[١].

٢) كمال ديب (٢٠١٣): بعنوان موجز تاريخ العراق

تناولت الدراسة التطورات السياسية في العراق من العهد الملكي والثورات التي حدثت في العراق والفوضى السياسية والانقلابات والنهضة الاقتصادية وتأمين النفط وحروب العراق مع إيران واجتياح الكويت وتراجع دولة البعث والحصار الاقتصادي للعراق والاحتلال الأمريكي له، تشابهة هذه الدراسة مع بحثنا من حيث التسلسل التاريخي والتأسيس السياسي للعراق في أغلب جوانبها وتفاصيلها إلا أن الباحث قدم تفاصيل موسعة في الفترة التي تلي الاحتلال الأمريكي للعراق وهي فترة خارج إطار بحثنا[٢]

المبحث الأول: أثر الحركات الوطنية على التأسيس السياسي في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م

المطلب الأول: التأسيس السياسي للعراق حتى عام ١٩٥٨م

شهد العراق في أوائل الخمسينات أحداثاً بارزة وعظيمة، فقد تحسنت ظروف الحركات الوطنية، وتابع الحزب الوطني الديمقراطي نشاطه السياسي في آذار ١٩٥٠م، وظهرت منظمات جديدة كنادي البعث العربي، وتمت عودة النشاطات العمالية والنقابية، وتأسس حزب الجبهة الشعبية المتحدة، وبرز تنظيم سرّي ثوري هو حزب البعث العربي الاشتراكي[٣].

وأمام هذا النهوض الشعبي برز النشاط اليميني المتمثل بإقامة الأحزاب الموالية للحكومة، كحزب الإصلاح الذي أنشأه سامي شوكت وحزب الاتحاد الدستوري الذي أنشأه نوري السعيد[٤]،حيث استمرت نشاطاته حتى قيام رئيسه بحله في عام (١٣٧٣هـ ١٩٥٤م)، وحزب الأمة الاشتراكي الذي أسسه صالح جبر[٥]، وبرزت في هذه المرحلة نشاطات وجهود لتأسيس التكتلات والأحلاف العسكرية ضمن مخططات تهدف إلى تطويق المعسكر الاشتراكي، وتعزيز المعسكر الغربي. كانت منطقة الشرق الأوسط بموقعها الاستراتيجي الهام وغناها بالموارد النفطية ؛ تحظى بعناية بالغة من قبل المعسكر الغربي، فلجأت دوله البارزة إلى تأسيس الأحلاف العسكرية في المنطقة، وهيَّأت العراق ليؤدي ليكون دوره فعالاً في تلك الأحلاف بسبب موقعه الهام، ووجود فئة حاكمة مؤيدة لتنفيذ مشاريعها، وكان النضال ضد الأحلاف العسكرية ومخاطر نشوب حرب عالمية جديدة تستقطب أوساطاً شعبية واسعة، فاقترنت تلك المرحلة بمجموعة من الاضطرابات الطلابية في الجامعات والمعاهد، فكان لتأميم النفط الإيراني الذي قامت به حكومة محمد مُصدَّق سنة١٩٥١م، الأثر الفاعل في تحرُّكات العراقيين للمطالبة بالحقوق المسلوبة، وفي تعميق الوعي بأهمية النفط في الصراعات ضد السيطرة الاستعمارية، فقام الشعب والأحزاب الوطنية بالمطالبة بتأميم النفط، فاستجابت الشركات النفطية وتم تعديل الاتفاقيات النفطية وتم منح العراق نصف الأرباح، ووقعت اتفاقيات المناصفة في شباط ١٩٥٢م، إلا أنها منحت في ذات الوقت للشركات القدرة على التحكم في كميات الاستخراج وتحديد الأسعار وغيرها ما يعتبر تقييداً للمناصفة.

دفعِ هذا الأمر بالقوى الوطنية إلى معارضة تلك الاتفاقيات بشدة، وقامت بتنظيم إضراب حقق نجاحه شاملاً في كافة أنحاء العراق في١٩ شباط، كما عارضت الأحزاب السياسية الوطنية ومنها حزب البعث العربي الاشتراكي تلك الاتفاقيات أيضا.

وأثرت الأحداث التي جرت في مصر بشكل خاص على العراقيين، فعندما طالب المصريين بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦م[٦]، وإجلاء الجيوش البريطانية عن مصر، اضطرت حكومة مصطفى النحاس إلى إلغائها، فانتفض العراقيون لنصرة المصريين في نضالهم ضد البريطانيين، ونظمت الأحزاب الوطنية إضراباً في ١٤

تشرين الثاني ١٩٥١م ، ساهمت فيه جميع فئات العراق وكان للثورة المصرية التي قامت في تموز ١٩٥٢م[٧] إثر بالغ على المجريات في المنطقة العربية وخصوصاً في العراق حيث أعطت دفعاً قوياً للمعارضة العراقية.

استقبل العراقيون تلك الثورة بالمظاهرات التأييدية الضخمة كتعبير عن الثقة بالحكم الجديد، واختلطت تلك المظاهرات بالتخريب والاعتداءات على الناس إلى درجة القتل، وحتى الأجانب لم ينجوا من الاعتداءات، فقد هاجم المتظاهرون سفارة بريطانية في الكرخ، وأسفر ذلك عن مقت لأحد الضباط البريطانيين، وقاموا بتحطيم تمثال الجنرال مود الذي يرتفع أمام السفارة ومن المعلوم أن هذا الضابط هو من قام بالسيطرة على بغداد عام ١٩١٧م[٨] كما قام المتظاهرون بالهجوم على البصرة والموصل وكركوك، وأدى ذلك لوقوع العديد من الضحايا واعتقلت السلطة الانقلابية باعتقال آلاف العسكريين والمدنيين المعروفين بولائهم للحكم الملكي وأصبح العراق تحت سيطرة العسكريين اليساريين، وأطلق الانقلابيون اسم حركة الضباط الأحرار على أنفسهم، أسوة بمجموعة الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

المطلب الثاني: الحركات الوطنية (الانقلابات) وأثرها على التأسيس السياسي في العراق

أحدثت الثورة العراقية اهتزازات كبيرة في الشرق الأوسط، فقد وضعت حداً لحلف بغداد المناصر للغرب، وغدت الحكومة العراقية معادية لشاه إيران، وقامت بتهديد الحكم الهاشمي في الأردن، وأصبح العراق في عداد الدول العربية المعادية للكيان الصهيوني.

وخشي الغرب من تأسيس دولة متحدة تشمل العراق ومصر وسورية بقيادة جمال عبد الناصر بإمكانها السيطرة على الدول العربية كافة، وتشكل تهديداً للمصالح الأميركية والأوروبية في منطقة الخليج العربي عموماً والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، لذلك أمريكا وبريطانيا لوضع حد لانتشار الثورة وتمددها فنزلت قوات المارينز في لبنان والبريطانيون في الأردن، لدعم البلدين ومنعهما من السقوط في يد القوى القومية والجمهورية العربية المتحدة، ومن ثمَّ التجهيز للزحف على بغداد، في تلك الفترة حذر جمال عبد الناصر بتصريح له من أن أي اعتداء على العراق هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة، وازداد الحديث عن احتمالية مواجهات عسكرية بين دول عربية بقيادة جمال عبد الناصر، قد ينجر إليها الاتحاد السوفيتي، وتشكل تهديداً للمصالح النفطية الغربية إلا أن عبد الكريم قاسم قدَّم الكثير من التطمينات للغرب، وهي أن قضية الانقلاب مسألة عراقية داخلية، وليس في نيته الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، ما جعل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا تتبعان سياسة التريث في الإقدام على أي عمل، وزار جمال عبد الناصر موسكو بعد يومين من الانقلاب بشأن التشاور مع الرئيس السوفيتي، وأثناء عودته ذهب العراق لبحث الأوضاع الإقليمية والدولية مع عبد الكريم قاسم، إلا أن الأخير منعه من الزيارة كنوع من الوفاء بالوعد للغرب، والحقيقة أن عبد الكريم قاسم خشي من أن نزول

جمال عبد الناصر إلى الشارع في بغداد، ولقائه بالقيادة العراقية وهو ما سيوثق انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة[٩].

تم الإعلان عن قيام الثورة في ٢٦ تموز ١٩٥٨م[١٠]، ولجأت الحكومة إلى إحالة مجموعة من الضباط الكبار للتقاعد، وكان من أبرز انعكاساتها على الصعيد الداخلي إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية كما تم إلغاء القانون الأساسي الذي وضع في ظل السيطرة البريطانية السيادة، أخذ الثاني يدعو إلى تشكيل مجلس قيادة الثورة[١١]، إلا أن ذلك المجلس لم يتشكّل فوراً .

وأعاد رجال الثورة النظر في جميع المراسيم التي تم إصدارها خلال الحكم الملكي وأصدروا المراسيم اللازمة لإلغائها[١٢]، وتم الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وأُعيد الضباط المفصولون إلى الخدمة، واعتبرت ثورة أيار ١٩٤١م حركة وطنية[١٣]، وجرى تطهير جهاز الدولة اتخاذ العقوبات بحق المتآمرين على سلامة الوطن، واعتبر رجال الثورة العرب والأكراد شركاء في الوطن، وتم إصدار عفو عام عن جميع الذين هربوا من اضطهاد النظام الملكي، وسمحوا للأحزاب السياسية بالعمل.

انسحب العراق بعد الثورة من الاتحاد الهاشمي الذي عُقد مع الأردن خلال النظام الملكي[١٤]، واعترف رجال الثورة بالجمهورية العربية المتحدة، وتم عقد اتفاقيات عسكرية واقتصادية وتجارية مع الأقطار العربية الأخرى وبشكل خاص الثورة الجزائرية، والحفاظ على علاقات العراق مع الدول الإسلامية المجاورة من خلال الإبقاء على المعاهدات والمواثيق المعقودة بين العراق وبين هذه الدول، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع دول المعسكر الاشتراكي باعتبارها دولاً صديقة للعرب[١٥] وأشاد رجال الثورة في بيانهم الأول بمقررات باندونغ، ولم يقبلوا بسياسة الأحلاف والانحياز إلى أي من المعسكرين وانسحبوا من حلف بغداد في ٢٤ آذار ١٩٥٩م، مع المحافظة على استمرار استيراد الأسلحة أمريكا وبريطانيا، ومعلوم أن العراق كان مرتبطاً مع بريطانيا، وبشكل خاص في مجال النفط والمواد الصناعية الأخرى، والمواد الاستهلاكية[١٦].

كانت الظروف الإقليمية والدولية ملائمة لقيام حركة الانقلاب ضد نظام عبد الكريم قاسم، فقد ساند الاتحاد السوفيتي هذا النظام بسبب سماحه بحرية عمل الحزب الشيوعي في العراق[١٧]، كذلك دعمته بريطانيا بسبب معاداته لنظام جمال عبد الناصر وانحرافه عن الوحدة العربية في حين دعمت الولايات المتحدة الأميركية جمال عبد الناصر ضد حكمه بحجة نظرتها إلى الشيوعية على أنها الخطر الأكبر[١٨]، وللعراق الذي يحكمه عبد الكريم قاسم على أنه من أخطر البلدان في العالم فبدأت العمل مع الجهات المتطلعة للحكم لخلعه ومنهم صدام حسين وزملائه المتواجدين في القاهرة، إلاّ أن الرضا البريطاني لم يدم طويلاً لأن عبد الكريم قاسم لم يستطع مجاراة السياسة البريطانية، وبدأت الخلافات بين الطرفين في حزيران ١٩٦١م عندما لجأت بريطانيا لاتخاذ خطوات عملية لمنح الكويت استقلالها[١٩]، فأعلن عبد الكريم قاسم أن الكويت محافظة عراقية ويتوجب عودتها

إلى الوطن الأم ، وأتبع هذه الخطوة بقرار تاريخي يُعدُّ نقطة فاصلة في العلاقة بين البلدين وهو القانون رقم ٨٠الذي يقضي بحق الدولة العراقية استثمار وتملك أي أرض عراقية غير مشمولة بامتيازات شركة النفط العراقية الأجنبية التي تهيمن عليها بريطانيا، وتسويقه وتسعيره، وأصبحت لندن تنظر إلى عبد الكريم قاسم كعدو لها وتشابه موقف جمال عبد الناصر مع الموقف البريطاني بخصوص مسألة الكويت، فشن حملة ضد محاولات عبد الكريم قاسم ضمّ الكويت، فأرسل قوات عسكرية للدفاع عن الإمارة تجاه أي عمل عراقي، تزامنت تلك الأحداث مع الرغبة السورية في الانفصال عن مصر، وهي رغبة أيَّدتها قيادة حزب البعث وعلى رأسها ميشال عفلق، فبدأت السلطات المصرية بالتشكيك في البعثيين، ومراقبة نشاطاتهم[٢٠].

وبدأت الولايات المتحدة الأميركية في اتباع خطوات عملية للتعاون مع حزب البعث لقلب الحكومة العراقية للخشية من وقوعها بيد الشيوعيين، فجرت اتصالات بين قادة هذا الحزب في داخل العراق وخارجه في كل من القاهرة ودمشق وبيروت تحت رعاية الحكومة المصرية والمباركة الأميركية .

في حين دعمت يوغوسلافيا العراق، وأبلغ رئيسها عبد الكريم قاسم بالمخطط الأميركي الذي يستهدف العراق، كما كان قاسم على دراية بالتفاصيل المتعلقة بتحضيرات الانقلاب من بعض قادة حزب البعث ١٩٦٣م ومنهم صالح مهدي عمَّاش وعلي صالح السعدي، وهكذا توضحت مؤامرة الإسقاط في ذهن عبد الكريم قاسم، تم إقامة دعوتي عشاء في إحدى المناسبات في ١٩٦٣م ضمتا ضباط ووزراء بعثيين وقوميين، ودار الحديث حول سوء الأوضاع الداخلية العراقية الذي سيشمل الجميع ووصلوا إلى نتيجة مفادها أنه لا بد من إنقاذ البلاد والعباد من الفوضى المتنقلة[٢١]، وبدأوا بالإعداد لعملية قلب النظام وإسقاط عبد الكريم قاسم، وتأسيس حكم شعبي ديمقراطي تقدمي الذي أصبح من المستلزمات الأساسية، وشغلت عملية الإعداد حيزاً هاماً من نشاط حزب البعث العربي الاشتراكي وبشكل خاص خلال المدة بين فشل محاولة اغتياله وقيام حركة الانقلاب، ولتحقيق هذا الهدف عمل الحزب على توفير الشروط الموضوعية التي تكفل النجاح كتوسيع القاعدة الشعبية التي يستند عليها، وإيجاد عوامل التواصل والتفاهم مع القوى القومية الأخرى المناهضة لعبد الكريم قاسم، ووضع قوات عسكرية في صفوف الحزب من ذوي الرتب العالية، وتوجيه عناصر الحزب الفتية للانخراط في الصفوف العسكرية الهامة كالدروع والطيران، أكَّد الحزب على إيجاد ضمانات شعبية وافية، والشروط الموضوعية لضمان تأسيس وضع جديد منسجم مع مهمات الحزب السياسية، وشكّلت اللجنة الاستشارية للإعداد للانقلاب برئاسة علي صالح السعدي وعدداً من الضباط ممن كانوا في مراكز القيادات العسكرية[٢٢]، وأقام صلات مع العناصر العسكرية من ذوي التوجه القومي والمناهضين لسياسة عبد الكريم قاسم ولم يهمل جذب الضباط وصف الضباط المتواجدون في الوحدات العسكرية ذات التأثير، كانت الاتصالات الحزبية تجري في إطار التقارب في الوحدات العسكرية إضافة إلى قسم من العسكريين الذين أوكلت لهم مهمة تنفيذ الانقلاب، وكانوا على تواصل دائم

بأعضاء اللجنة، وقام منذر الونداوي باستقطاب العناصر الجديدة في قاعدة الحبانية الجوية حيث كان يشغل آمر السرب السادس بالوكالة[٢٣]، وهذا ما يفسر اختيار هذه القاعدة منطلقاً للانقلاب، وأخذ حزب البعث العربي الاشتراكي على المستوي المدني، بإعداد عناصر حزبية ليوم الانقلاب التي شكلت سبباً هاماً في استعمال قسم منها في الأماكن الحزبية البعيدة عن الأنظار، وشكل الحزب المجلس الوطني لقيادة الثورة والذي ضمَّ علي صالح السعدي وحازم جواد وأحمد حسن البكر ومنذر الونداوي وغيرهم وبهذا الإعداد يكون الحزب قد هيأ الأوضاع لضمان نجاح الانقلاب، واتُخذ قرار تنفيذ الانقلاب خلال اجتماع عُقد في ٤ شباط ١٩٦٣م، الجمعة ٨ شباط كموعد للتنفيذ وحُدِّدت ساعة الصفر الساعة التاسعة صباحاً، وعينت كلمة السر (رمضان مبارك)[٢٤]، ووضعت خطة للتنفيذ، وعلى هذا الشكل انتهى عهد عبد الكريم قاسم، وجاء الانقلاب ضد حكمه مدعوماً من أميركا لمحاربة الشيوعية، فقد اتصل المسؤولون في الإدارة الأميركية بقادة الانقلاب من أجل تطمينهم، ووعدوهم باعتراف أميركي سريع، فشهدت العلاقات تحسناً بين البلدين بعد ذلك، ومن جهة أخرى ردَّ قادة الانقلاب على موقف واشنطن، بتسليم أسلحة سوفييتية كانت بحوزة العراق إلى أميركا، وكان الأكراد في الشمال وبدعم من أميركا قد بدأوا منذ عام ١٩٦١م بانتفاضتهم ضد الحكم المركزي في بغداد، لكن الموقف الأميركي تغيَّر بعد الانقلاب، إذ قام الأميركيون بنقل أسلحة من إيران وتركيا إلى كركوك في نيسان ١٩٦٣م لمساعدة الجيش العراقي من القضاء على التمرد الكردي، وطلبوا من الأكراد وقف انتفاضتهم ودعم الانقلاب البعثي[٢٥].

وتناول تحسن العلاقات مع أميركا الشأن الاقتصادي أيضاً، فقد منح العراق امتيازات عدة لشركات منها بكتل وموبيل وبارسونز وغيرها، وشهد العراق على الصعيد الداخلي في الأشهر القليلة التي جاءت بعد الانقلاب العسكري، أعمال عنف استهدفت عناصر الحزب الشيوعي بشكل خاص، وجاءت رداً على تصرفات هذا الحزب الموجهة للنيل من البعثيين والقوميين في عهد عبد الكريم قاسم فبعد أن سيطر حزب البعث على المفاصل الأساسية عبر منظمته الحرس القومي، أمر قادة الوحدات العسكرية والشرطة والحرس القومي بالتخلص من كل شخص يُعكّر صفو الهدوء والسلام، وتمت دعوة أبناء الشعب للتعاون السلطات بالإخبار عن مخابئ الشيوعيين فتم اعتقال عدد كبير من قادتهم ومؤيديهم وأعدم الكثير منهم كسلام عادل السكرتير الأول للحزب وأعضاء اللجنة المركزية للحزب[٢٦]، كما زُج في السجون الكثير من عناصر الحزب بعد محاكمات شكلية، بقيت هذه الأعمال طيلة مدة بقاء الحزب مسيطراً على زمام السلطة حتى قيام عبد السلام عارف بانقلاب في الأول من تشرين الثاني ١٩٦٣م، نظمت الحملة بشكل وثيق ويبدو أن أولئك الذين قاموا بتنفيذها قد تم تزويدهم بقوائم إسمية مسبقاً، وبالرغم من أن غالبية البارزين من الانقلابيين كانوا من البعثيين، إلا أن المجموعة التي أطاحت بعبد الكريم قاسم كانت من البعثيين والقوميين الذين سرعان ما نشأ الخلاف بينهما حول تقاسم المناصب ومراكز القوة.

وحاول الانقلابيون إكساب هوية قومية على أنفسهم عبر الإعلان عن الوحدة مع مصر، لكن هذا التوجه الوحدوي كان مجرد بداية لم تعقبها خطوات أخرى والمعروف أن الجمهورية العربية المتحدة قد انهارت في أيلول ١٩٦١م، بالإضافة إلى أن حقيقة عدم قيام أي نظام في العراق بين ١٩٦٣ – ١٩٦٨م بأية خطوة للوحدة بل حتى للتنسيق والتعاون عربياً تُلقي ظلالاً من الحيرة على جدية البعثيين على الرغم من أن أحمد حسن البكر تزعم الانقلاب إلا أنه سلَّم الرئاسة إلى عبد السلام عارف شريك عبد الكريم قاسم في ثورة تموز ١٩٥٨م الذي كان يتمتع بشعبية في صفوف الجيش، ويبدو أن حزب البعث أدرك بأنه لن يقدر أن يحكم العراق بمفرده نظراً لقلة عدد أعضائه في ذلك الحين الذين لم يتجاوزوا الثلاثة آلاف فعيَّن عبد السلام عارف أحمد حسن البكر، رئيساً للوزراء وصدام حسين عضواً في مكتب رئاسة الجمهورية[٢٧]، وشكّل التحالف الانقلابي هيئة باسم مجلس قيادة الثورة في شباط ١٩٦٣م على نمط حكم جمال عبد الناصر.

لم يمارس عبد السلام عارف أية سلطة فعلية نتيجة قوة الجناح العسكري إذ أن السيطرة على الشوارع كانت للحرس القومي بقيادة منذر الونداوي وهو تابع لأمين سر القيادة القطرية لحزب البعث علي صالح السعدي، ويتلقى الأوامر منه مباشرة، الذي كان بدوره نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ومن جهة أخرى، تكتل القوميون من غير السعديين والبعثيين في ذلك التحالف، وغالبيتهم من العسكريين في محاولة لإقامة مركز خاص بهم ضد مركز قوة السعدي، وكانوا على اعتقاد بأن السعدي هو قائد جماعة هزيلة وأن استمراره بالسلطة لن يلمع صورة النظام المظلمة.

تميزت التطورات السياسية ما بين شباط وتشرين الثاني ١٩٦٣م بالغموض وتكونت أساساً من نشاط جماعات جديدة بدأت بالمناورة من أجل السلطة على خلفية القتل الذي كانت تقم به جماعة السعدي والونداوي والحرس القومي، قبل فقدان السعدي لمنصبه كوزير للداخلية في أيار ١٩٦٣م في ظل تصاعد الصراع بين مجموعته والناصريين، كما تعرَّض لتزايد العداء من البعثيين الآخرين في الجيش وحتى من زملائه البعثيين في دمشق الذين قاموا بانتقاد بعض أساليبه القمعية المتطرفة التي أسهمت في تفاقم الانقسامات البعثية وضياع الحكم بالإضافة إلى التحالف مع بعض الكتل اليسارية خارج العراق، اتصف علي صالح السعدي بأنه رجل عنف أكثر مما هو رجل ناشط عقائدياً، وما اشتراكيته إلا محاولة منه لنيل دعم بعض المجموعات ضمن القيادة القومية للحزب في سورية، حيث وقف في المؤتمر القومي السادس الذي انعقد في دمشق في تشرين الأول ١٩٦٣م مواجهاً لميشال عفلق وصلاح الدين البيطار وطالباً بإقصائهما من القيادة وحاول تعطيل انعقاد المؤتمر، إلا أنه فشل في مسعاه[٢٨]. ويبدو أن هذا التوجه بالتضافر مع احتكاره للسلطة داخل العراق شجع داخل البعث لإزاحته وجماعته من القيادة، ونتيجة لسلوكه غير المنضبط فصل من الحزب، كما أقصي منذر الونداوي من منصبه كقائد عام للحرس القومي، ورفض السعدي قرار فصله وحاول تشكيل تنظيم سياسي منافس ولكنه

فشل أيضاً، إذ في الوقت الذي كان يعقد مؤتمراً قطرياً استثنائياً لطرد اليمينيين من الحزب وهم: أحمد البكر ومروان التكريتي وصالح مهدي عماش وطاهر يحيى وغيرهم، قام ضباط مسلحون في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣م باعتقاله وأعوانه، ونقلهم إلى مطار بغداد وترحيلهم على طائرة مغادرة إلى مدريد، لكن بعد يومين بدأ منذر الونداوي الذي بقي في العراق يضرب معسكر الرشيد من الجو من قاعدته الجوية كرد على عملية الاعتقال والتسفير .

وهرع أمين الحافظ وميشال عفلق من دمشق في محاولة لإصلاح الأمور، لكن مبادرتهما جاءت متأخرة، وخرجت عناصر الحرس القومي إلى الشوارع حيث سُمح لأفرادها بالتظاهر لخمسة أيام إلى أن تمَّ القضاء عليهم من قبل وحدات موالية لعبد السلام عارف، ثم حُلَّت المنظمة، كما تم إقصاء جماعة السعدي. لقد تحرك عبد السلام عارف بسند من القوات المسلحة ليمارس سيطرته الفعلية[٢٩].

تمتع عبد السلام عارف بخبرة في شؤون الانقلابات، وتكتيكات المحافظة على السلطة بعد أن تعلَّم من أخطاء البعثيين في إقصاء حلفائهم، ومن عبد الكريم قاسم في عدم تأسيس قوة عسكرية موالية له من خارج القوى الرسمية، فأسس قوة عسكرية رسمية تمولها الدولة وتكون موازية للجيش وهي الفرقة العشرون تكونت في غالبيتها من القبيلة التي ينتمي إليها وأطلق عليها اسم الحرس الجمهوري، استغل عبد السلام عارف الخلافات الداخلية في حزب البعث وقام بانقلاب في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م متحالفاً مع بعض الضباط البعثيين السابقين مثل طاهر يحيى ورشيد مصلح وحردان التكريتي والضباط الناصريين مثل عبد الكريم فرحان وعارف عبد الرزاق وهادي خماش وصبحي عبد الحميد، بالإضافة إلى كتلة الضباط العارفيين وعلى رأسهم العقيد سعيد الصليبي وعبد الرحمن عارف الأخ الأكبر لعبد السلام عارف، وبرز نظام جديد يرتكز على الجيش وعلى التناقضات الناشئة في صفوف كبار الضباط، كما يستند على القومية والشعارات الجاذبة لقطاع مهم من العراقيين، وإذ كانت المنطقة العربية تعيش مرحلة من النهوض الناصري ونفوذ جمال عبد الناصر فقد استمد الحكم الجديد في العراق مساندة كبيرة من مصر، ويبدو أن هذا الدعم كان موجهاً ضد حزب البعث في سورية على أمل أن تنجح حركة أخرى في سورية ضده، وظهرت في العراق عقب الانقلاب العسكري قوى بعثية وقومية بدأت تتنافس من أجل الهيمنة على السلطة وكان البعثيون السعديون يعتمدون بشكل أساس على عناصر الحرس القومي وهو خارج جهاز الدولة واستعملت بعد الانقلاب قوة الحرس الجمهوري لتكوّن النخبة العسكرية للهيئة الحاكمة نظامية، وتطورت هذه القوة إلى مجموعة شديدة الولاء للرئيس[٣٠].

حاول الرئيس العراقي تجاه هذا الأوضاع السيئة أن يفعل شيئاً لدعم تسليح الشعب، فبدأ بزيارات للدول الأوروبية والتفت إلى قطاع النفط من أجل مضاعفة العائدات أو زيادتها .

وقويت في هذه المرحلة المعارضة الشعبية، وقدَّم زعماؤها عريضة شاملة احتوت على مطالب حيوية، كاتخاذ وسائل أكثر فاعلية تجاه المخاطر الصهيونية، وتقوية العلاقات مع الأقطار العربية لمواجهة الكيان الصهيوني، واتخاذ الخطوات الجادة لتحقيق الوحدة العربية، وضع إجراءات فعّالة لحل القضايا والمشكلات المالية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار والأمن، وتساوي الفرص أمام المواطنين.

ترك موت عبد السلام عارف فراغاً سياسياً بقي حتى استيلاء حزب البعث على ١٧ تموز ١٩٦٨م ذلك أن السلطة قامت بانقلاب غير دموي في ٢٠ تموز ١٩٦٨ وذلك أن الرئيس المذكور كان قيمة رمزية للعراقيين لارتبط النظام بشخصه وبشخصيته بشكل وثيق بوصفه :

أشهر شخص سياسي بقي من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م وما تبعها من أحداث . كان من كبار الضباط الأحرار بعد عبد الكريم قاسم، ومن اكثر المؤمنين بالعروبة وبالوحدة العربية، في العراق.

حظي بدرجة عالية من الاحترام بين الكتل المتناحرة في الحكومة التي كان يرأسها، تمتع بالتأييد في الدوائر القومية، والمُحافِظة في البلاد، ونظراً لأهميته اختير شقيقه عبد الرحمن عارف خلفاً له، لكن أضعف فعالية هذا الاختيار عدم شهرته وافتقاره إلى قوة الشخصية، وبرز هذا الفراغ السياسي من خلال فقدان القيادة وغياب أية سياسة اقتصادية واضحة، والفشل في المشاركة الفعَّالة في الحرب العربية الصهيونية في ٥ حزيران ١٩٦٧م،واستمرار القتال في الشمال ضد الأكراد، فقدان الثقة بالحكومة في صفوف الشعب، فمنذ نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧م، وما كان من ضعف المشاركة العراقية في الحرب بدأت تطفو على السطح معارضة شعبية قوية في العراق.

ولعلّ أبرز مظاهر ضعف الحكم هو استقالة عدد من الوزراء، وانتشار الفساد، وكان بإمكان أي حزب سياسي أو مجموعة منظمة مرتبطة بعلاقات مع بعض الضباط النافذين قيادة السلطة، وكانت المجموعة التي نجحت في النهاية هي حزب البعث. وعملت القوى السياسية على اتخاذ الوسائل لوقف تدهور الأوضاع، فرفعت الكتب إلى الرئيس عبد الرحمن عارف إلا أنه كان يركز جهوده لتدعيم علاقات العراق الخارجية، وقامت مظاهرة ضخمة في بغداد تطالب بتشكيل حكومة ائتلافية وإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد شاركت فيها فئات سياسية وعدد من الضباط المتقاعدين على رأسهم أحمد حسن البكر.

كان معظم قادة حزب البعث غير معروفين على نطاق واسع في البلاد عندما استلم الحزب السلطة في تموز ١٩٦٨م، باستثناء أحمد حسن البكر الذي كان من الضباط الأحرار عام ١٩٥٨م، ورئيساً للوزراء بين شباط وتشرين الثاني ١٩٦٣م، وكان عمر صدام حسين آنذاك إحدى وثلاثين سنة، وقد اشترك في محاولة فاشلة لاغتيال عبد الكريم قاسم في عام ١٩٥٩م ، ولم يكن له أي امتياز آخر خارج نطاق الحزب[٣١]، وفي الوقت الذي

سيطر فيه الحزب على نواحي الحياة كافة أخذ صدام حسين يستخدم مهاراته السياسية المكتسبة حديثاً للتأكد من أن كل أجهزة الدولة والحزب تقع في النهاية تحت سيطرته الشخصية المباشرة.

ومُنح صدام حسين في كانون الثاني ١٩٧٦م رتبة فريق أول[٣٢] مفعول رجعي من تاريخ الأول من تموز ١٩٧٣م وذلك لكي يُصبح أقدم رتبة عسكرية، وتم في هذه الأثناء مضاعفة عديد الجيش الشعبي، وهو القوة العسكرية الخاصة بحزب البعث وتم تسليحه ليكون عند الضرورة قوة موازية للجيش العراقي النظامي، وتنازل أحمد حسن البكر في تشرين الأول ١٩٧٧م عن منصب وزير الدفاع ورقي في نيسان ١٩٧٨م إلى رتبة فريق وكان عمره ثمان وثلاثين سنة. ترافق ذلك مع السيطرة التامة على القوات المسلحة من قبل عائلة صدام حسين، وكان لذلك تأثير بالغ في تحييد الجيش وإلغاء إمكان أن يُشكّل معارضة للنظام، بالإضافة إلى تحويله إلى قاعدة يستند عليها كما تم وضع الأمن الداخلي تحت إشراف مديرية المخابرات العامة المسؤولة بشكل مباشر أمام صدام حسين. ووُضِعت القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تحت إشراف ضباط موالين لصدام حسين من مفوضي الحزب، وتضافرت السيطرة الحزبية التدريجية والمنظمة على آلة معركة معقدة مع من أجل السلطة والمواقع في قيادة البعث، ونتج عن سيطرة صدام حسين على مواقع السلطة تهديد مباشر للعديد من أعضاء القيادة، وبدا في ذلك الوقت أن بروزه كحاكم متفرد أضحى مسألة وقت، الواقع أنه وجد كثير من القياديين المؤهلين لممارسة درجة من التأثير ضمن عملية اتخاذ القرارات في الحزب والدولة، لكنهم كانوا يخشون قوة صدام حسين وسيكونون في وضع لا يتمكنون فيه من حماية أنفسهم .

وانعكس الترابط المتين بين تبعيث وبين تثبيت ركائز صدام حسين؛ في امتصاص القيادة القطرية ضمن مجلس قيادة الثورة الذ تألف من واحد وعشرين عضواً والذي أضحى بأعضائه الاثنين والعشرين هيئة غير مستقلة، اتخذ مجلس قيادة الثورة الموسع أول قراراته بنقل صلاحيات سياسة النفط من وزارة النفط إلى لجنة متابعة شؤون النفط والاتفاقيات والتي يقودها صدام حسين بوصفه نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، وهو بذلك يكون مسؤولاً عن السياسة النفطية من عملية الاستخراج إلى عملية التسويق، وأعلن أحمد حسن البكر في ١٦ تموز ١٩٧٩م عشية الذكرى الحادية عشرة لاستلام البعث السلطة عن استقالته من رئاسة الجمهورية لصالح نائبه صدام حسين[٣٣].

المبحث الثاني: أثر الحركات الوطنية على التأسيس السياسي للعراق ١٩٦٨-٢٠٠٣م

المطلب الأول: الأوضاع السياسية خلال عهد صدام حسين وأبرز الحركات الوطنية في عهده

برزت أهمية الأوضاع السياسية في ٢٨ تموز ١٩٧٩م عندما تمَّ الإعلان عن مؤامرة قام بها رفاق سابقون، خُطط لها في سورية واجهها صدام حسين بقسوة بالغة فقام بتشكيل محكمة حزبية خاصة من سبعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة برئاسة نعيم حداد لمحاكمة المتورطين[٣٤]، كما اقيمت حملة تطهير دموية وحالات

اختفاء، واغتيالات ومحاكمات سريعة تبعها إعدامات فورية لكل أولئك الذين رفضوا السير مع صدام حسين، ولإعطاء مثل ذي دلالة يكفي الإشارة إلى أن ثلاثة أشخاص فقط من بين المشاركين في انقلاب ١٩٦٨م تمكنوا من النجاة وهم عزت الدوري، وطه ياسين، رمضان. تمَّ تبرير التصفيات الجسدية بأنها فرضت بالتتابع قوانين جعلت من صعود صدام حسين، وكذلك بقاءه في السلطة فيما بعد أمراً ممكناً، ومن هذه القوانين:

قانون عام ١٩٧٣ القاضي بإعدام كل عسكري يمارس نشاطاً سياسياً باستثناء البعثيين.

وقد فتح هذا القانون الباب واسعاً لملاحقة كل العسكريين غير البعثيين[٣٥]،وتعديل المادة ٢٠٠ من القانون نفسه بتاريخ ٧ حزيران ١٩٧٨م القاضي بإعدام كل شخص يحاول إدخال شخص بعثي أو بعثي سابق في حزب أو تنظيم آخر، سمح هذا التعديل بملاحقة البعثيين المنتسبين إلى جماعة معارضة لصدام حسين، والمعروف أن جميع البعثيين الذين كانوا يعتقدون بأن استقالة صدام حسين من منصبه قد تساعد على وقف الحرب العراقية – الإيرانية، أُقيلوا من مناصبهم وأعدموا ، ومن بينهم عدد كبير من كبار الضباط الذين اعتبروا مسؤولين عن الإخفاقات في الجبهة، قانون ٣١ آذار ١٩٨٠م الذي سمح بإعدام عراقيين متعاطفين مع الحركات الإسلامية، القانون القاضي بإعدام جميع أعضاء الحركة الكردية العراقية. لقد أعدم اثنان وعشرون شخصاً خلال أيام قليلة كان من ضمنهم وزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة، أمثال عدنان الحمداني ومحمد عايش ومحمد محجوب وغانم عبد الجليل، كذلك أُعدم عبد الخالق السامرائي الذي كان مسجوناً منذ تموز ١٩٧٣م لاشتراكه في محاولة ناظم كزار الانقلابية[٣٦].

في الحقيقة أن الكثير ممن أعدموا كانوا من أكثر مساعدي صدام حسين الحميمين واللصيقين به وبشكل خاص الحمداني، وقد أبرز ذلك حقيقة أنه حتى أولئك الذين كانوا من المقربين إليه يمكن أن يخسروا فجأة مواقعهم، وأصبح واضحاً للجميع بأنه لا تساهل أبداً مع أية محاولة لقيام المعارضة، سواء من داخل الحزب أو من خارجه، والمعروف أنه كان يتم الادعاء في بعض الأحيان بأن هناك خلافات عقائدية من نوع ما داخل الحزب.

ورث النظام البعثي في العراق بعد استلامه السلطة خطاً يسارياً عمن جاء قبله، بالإضافة إلى ذلك كان عليه أن يثبت وجوده تجاه التناقض والرفض العقدي المفروض بسبب وجود نظام بعثي آخر في سورية كان في مواجهة عنيفة معه، وربما كان الوجود المتجاور لقسمين متعارضين من حركة سياسية واحدة، سببا لخلق أي قسم منهما مشاكل صعبة ومربكة للقسم الآخر، وكان من الصعب على البعث العراقي التراجع أمام الدور السوري في المواجهة العربية – الصهيونية، وقد أُجبر على أن يُزايد وبشكل كبير على سورية ليظهر بمظهر الأكثر عروبة وقومية وربما أكثر بعثية من السوريين، ومع انسحاب مصر التدريجي من الخط العام للسياسات العربية في عهد أنور السادات فإن المعركة من أجل سورية التي قامت في أوقات متعددة في الخمسينات

والستينات بين العراق ومصر قد رجعت إلى الخلف، واستبدلت بمعركة خطابية عن الشرعية العقدية بين القسمين البعثيين في بغداد ودمشق.

تعود أسباب الصراع البعثي الداخلي لعدة عوامل منها[٣٧]: الظروف التي كان يعيشها النظام الإيراني عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩م، تكمن أهمية اتفاقية الجزائر في أن العراق ولأول مرة منذ سنوات كثيرة لم يعد بحاجة لأن يشغل نفسه بشكل جدي بضمان أمنه على حدوده الشرقية، واستمرت مع إيران حسنة على مدار الأربع سنوات اللاحقة وحتى سقوط الشاه في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٩م[٣٨]، عندما غادر طهران إلى الخارج بعد قيام مظاهرات حاشدة ضد حكمه في قم ومشهد ما لبثت أن شملت مختلف المدن الإيرانية نظمها آية الله الخميني من منفاه في فرنسا وأعوانه في الداخل، وبعد نجاح الثورة وهروب الشاه رجع الخميني إلى طهران في ١ شباط ١٩٧٩م وتسلَّم الحكم بعد عشرة أيام معلناً قيام الجمهورية الإسلامية في إيران، وسقوط الملكية.

ولا بد من أن هذا الحدث الإيراني قد سرع في انتقال السلطة في بغداد إلى صدام حسين، وهو الأشد تصميماً على مواجهة أي عدوان تقوم به إيران، وبخاصة أن الخميني كان يعادي نظام البعث في العراق بعد حملته على الشيعة ومؤسساتهم الدينية، وإبعاده شخصياً عن العراق في تشرين الأول ١٩٧٨م، والمعروف أنه كان مستقراً في النجف منذ عام ١٩٦٥م.

استبشر العراق خيراً بالقيادة الجديدة في إيران التي أنهت نظاماً قامت سياسته على العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق والعالم العربي، وقدَّم العراق التهاني للشعب الإيراني متمنياً للنظام الجمهوري الجديد فرصاً أفضل لتعزيز دور إيران في إقامة أوثق علاقات الصداقة وحسن الجوار مع العراق بخاصة والدول العربية بشكل عام، وعبر العراق في مناسبات عديدة عن نيته الحسنة لتحقيق تعاون مثمر في مختلف المجالات مع النظام الإيراني الجديد، ويبدو أنه كان يُقابل بنوايا غير مخلصة، حيث استهدف النظام الجمهوري في إيران تفتيت الروابط القائمة بين البلدين، وتأزيم الموقف بشكل خطير بينهما الواقع أن الثورة الخمينية واستلام الخميني مقاليد الأمور في إيران، أحدثا خللاً في التوازن الإقليمي بفعل المناداة بفكرة الجامعة الإسلامية بديلاً عن القومية العربية، محاولة تصدير الثورة إلى دول الخليج العربي.

وذلك على الرغم مما تعانيه إيران من مشكلات أهمها تعدد القوميات في الداخل الإيراني، وتراجع التأييد الشعبي للثورة بين العديد من فئات الشعب بسبب الصراع على السلطة، وتفشي البطالة وتردي الأوضاع الاقتصادي، والصعوبات الكثيرة التي يواجهها الموقف السياسي، وبخاصة مع الدول الغربية، وخشية الاتحاد السوفياتي من انتشار عدوى الثورة الخمينية إلى الجمهوريات الإسلامية الجنوبية الواقعة تحت السيطرة السوفييتية، ارتكاب الثورة الخمينية خطأ جسيماً بتصفية القيادات العسكرية ذات الخبرة بحجة ولائها للشاه السابق ما أدى إلى تدني مستوى التدريب وصيانة المعدات، وأضحت القوات المسلحة الإيرانية بوضع سيئ، وهو ما

أغرى صدام حسين بدخول الحرب على أمل تحقيق انتصارات سهلة على النظام الإيراني الجديد، ولجوء الثورة الخمينية إلى تأليف قوات جديدة لتحل محل القوات النظامية، أطلقت عليها اسم الحرس الثوري الإيراني، الأمر الذي كان له أثار سلبية على الروح القتالية للجيش وعلى الانضباط العسكري. وتوقف أميركا عن إمداد إيران بقطع الغيار والذخائر للأسلحة الأميركية التي كان الشاه قد اشتراها قبل قيام الثورة فساءت أوضاع القوات الجوية بشكل واضح، وانخفض عدد الطائرات الصالحة للاستخدام، كما ساء موقف البحرية الإيرانية وكل أسلحة القوات المسلحة، وبروز صراعات عنيفة داخل الحزب الجمهوري الإسلامي، أكبر التنظيمات السياسية في إيران بين الجناحين الديني والمدني انتهى بفوز الجناح الديني، الذي افتقد إلى الخبرة في إدارة الأزمات، وظهور بوادر تمرُّد بين الأقليات عندما تركت الحرب أثر على الجبهة الداخلية الإيرانية.

مهّد صدام حسين لدخول الحرب ضد إيران عبر خطوات عديدة أهمها: على الصعيد الداخلي فقد تخلّص من كل مراكز المعارضة السياسية المنظمة والتي قد تعارض حربه ضد إيران وقام بقتل عدد كبير من رفاقه البعثيين لينفرد باتخاذ القرار، كما عمل على تهدئة الأقليات وكبح جماح الأكراد والشيعة، واستغل الموارد النفطة والدعم المادي الذي حصل عليه من دول الخليج في تنفيذ خطة طموحة في مجال دعم القوات المسلحة وتنفيذ الكثير من المشاريع لبناء بنية أساسية.

ظلت الكويت هدفاً لجميع المكونات المعاصرة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، إذ كانت تتعرض إلى انتهاك حدودها تارة أو التهديد بضمها تارة أخرى، ومع ذلك لم يحدث أن بلغ الأمر إلى حد الاجتياح التام لأراضيها كما حدث في ٢ آب ١٩٩٠م ومن ثمَّ كان الغزو العراقي، مفاجأة غير متوقعة من حيث الطريقة التي حصل بها، في الحقيقة أن هذا الغزو شكل صدمة، وبخاصة أن السنوات التي سبقته قد اتصفت بعلاقات جيدة بين البلدين، وشهدت السنوات التي سبقت نشوب الحرب العراقية – الإيرانية[٣٩] تفاهمات بين البلدين في العديد من المجالات الاقتصادية والتنموية والثقافية، أخذت الأزمة بين العراق والكويت تتخذ مساراً جديداً عندما وجه صدام حسين وتراكمت الاتهامات الرسمية ضد كل من "الكويت والإمارات العربية المتحدة" في المذكرة التي أرسلها طارق عزيز وزير خارجية العراق إلى الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية في ٥ تموز ١٩٩٠م، وتعتبر هذه المذكرة وما تبعها من مذكرات أخرى متبادلة بين الجانبين، بداية النهاية الحقيقية للعلاقات بين البلدين العراقي والكويتي، والاتهامات الموجهة للكويت والتي تعتبر مقدمة للغزو تعتبر بمثابة إنذار بالغزو. وشاركت بعض الدول العربية في جهود إيجاد حلول لمشاكلها، وشارك الرئيس المصري حسني مبارك ومعه العاهل السعودي الملك فهد في الحد الأدنى من الاتفاق بين الحكومتين العراقية والكويتية، مما أدى إلى اجتماعهما في ٣١ يوليو/تموز. عام ١٩٩٠ في جدة، ظهر خلالها الابتزاز العراقي عندما طلبوا قرضاً طويل

الأجل. وقدرت بـ ١٠ مليارات دولار، وسلمت الكويت جزيرتي وربة وبوبيان، مما دفع الجانب الكويتي إلى رفض هذا الاقتراح، ونتيجة لذلك فشلت المحادثات، وتم الغزو العراقي بعد أقل من ٤٨ ساعة.[٤٠].

ومن أبرز الحركات الوطنية التي شهدها العراق خلال حكم صدام هي حركة الشهيد محمد الصدر حيث شكل مشروع التغيير الصدري مثالاً فريداً من نوعه لأنه نشأ عبر قيادة دينية قل نظيرها تميزت بالإخلاص لله عز وجل والشجاعة والزهد في الدنيا وقابل ذلك حكم ديكتاتوري قل نظيره في القمع والوحشية والدموية، وبين هاتين القوتين مجتمع يحكمه الخوف والجهل بالأمور الدينية والسياسية ويعاني من الفقر والحصار والتفكك الاجتماعي ومن كثرة المعطيات والصراع بين هذه المكونات السابقة، أتت مبادرة الصدر الإصلاحية بثمارها، وتحقق عنوانها بفضل القيادة الصحيحة والتخطيط التفصيلي. "السيد الشهيد محمد الصدر" أن يحقق بمشروعه الإصلاحي ما لا يمكن تحقيقه عبر عقود من الزمن فقد مثّل "السيد محمد الصدر" قدوة للعمل الجماهيري الحوزوي وكان علامة فارقة في القرن العشرين وشكلت الوسائل الميدانية والقوى الحركية التي سلكها "السيد محمد الصدر" منعطفات وثوابت تدل على عبقرية فريدة من نوعها وشكلت هذه الانفرادية منهجاً جديداً في القيادة لم يكن مسبوقاً في تاريخ الحوزة الدينية، حيث لاقت حركته سرعة تجاوب الناس مع المنهج التغييري الإصلاحي الذي اتبعه "السيد محمد الصدر" فشكلت حشداً مليونياً لا نظير له، وكان لمرجعيته تأثير كبير على المستوى العربي والعالمي بشكل عام وعلى المستوى العراقي بشكل خاص من حيث دوره الرسالي التاريخي الذي قام به، حيث ظهر حجم التناظر والتشابه بين عظمة الدور التاريخي الذي قام به السيد الصدر من جهة وبين كمية التحديات والتضحيات من جهة أخرى، ومن المعروف أن السيد الصدر شخص مشاكل العراق والسلوكيات السلبية للحراك الاجتماعي وقام بوضع العلاج الجذري مهدماً بذلك كل خطط النظام الديكاتوري الحاكم[٤١]، وتمكن من إحداث تغييرات جريئة في الحوزة العلمية لم تكن تألفها، ومواكباً بذلك الحضارة العلمية والتكنولوجية[٤٢]، ومثل مشروعه التغييري الإصلاحي صورة جديدة من صور الإسلام السياسي في العالم الإسلامي والعالم أجمع وتجلت عبقريته في القدرة على بناء قوة دينية ومجتمعية في ظل ركود ديني يحارب من يتحرك لرفع الظلم عن مجتمعه وفي ظل سلطة أمنية مارست كل أشكال القمع للبقاء في سلطتها [٤٣].

المطلب الثاني: تأثير الأوضاع الدولية في التأسيس السياسي للعراق

وتمثلت هذه الأوضاع التي تركت أثاراً كبيرة في العراق على الجانب السياسي، كان غزو الكويت والحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة بمثابة تجربة. بالنسبة لغزو الكويت، تم اختيار ليلة ٢ أغسطس ١٩٩٠م لبدء الغزو الذي استمر ما بين أربع إلى ثماني ساعات. [٤٤]، وصل خلالها الجيش العراقي إلى العاصمة الكويت وقام باحتلالها وأذاعت إذاعة بغداد في هذا الوقت بياناً أعلنت فيه أن مجموعة تحاول قلب نظام الحكم في الكويت ثم صدر إعلان من مجلس قيادة الثورة العراقية يؤكد نجاح الانقلاب، وأن هؤلاء الشباب

الثوار ألفوا حكومة انقلابية، وطلبوا المساعدة العراقية، وتلبية لهذا الطلب قرَّر العراق تقديم المساعدة لهم، وقد وصف البيان العراقي أسرة الصباح بالخائنة والعميلة للصهيونية[٤٥].

الواضح أن ذلك كان محاولة إعلامية من صدام حسين لتحويل الأنظار إلى أزمة كويتية داخلية، لكن الأمر كان أكبر من إخفائه، وتمَّت السيطرة بشكل سريع على القاعدتين الجويتين الكويتيتين الرئيستين، وهما قاعدة أحمد الجابر قرب المطار، وقاعدة علي السلام بالقرب من الحدود السعودية، ولم يتمكن الجيش الكويتي المؤلف من خمسة وعشرين ألف جندي الصمود أمام آلة الحرب العراقية[٤٦].

وبعد مرور ساعات على انتهاء الغزو، طلبت أميركا والكويت عقد اجتماع عاجل وطارئ لمجلس الأمن الدولي، الذي أصدر بالإجماع القرار الرقم ٦٦٠ تاريخ ٢ آب ١٩٩٠م طلب من خلاله الانسحاب الفوري وغير المشروط للجيش العراقي من الكويت، وهكذا وفي غضون ساعات حقق صدام حسين حلمه، وأضحى يسيطر على ٢٠٪ من احتياطيات النفط في العالم، لديها مائتي كيلومتر من الساحل الذي يطل على الخليج العربي. ، ودخلت الوحدات العراقية في صبيحة٤ آب المنطقة الحدودية بين الكويت والمملكة العربية السعودية وتمركزت على بعد كيلومتر واحد من الحدود السعودية، في خطوة يبدو أنها متفق عليها سلفاً مع المخابرات الأميركية مع تدخُل عسكري أميركي بهدف الدفاع عن السعودية، لكن الأميركيين كانوا يريدون دعماً دولياً تحت غطاء أمريكي وهذا ما حصل في النهاية. وعندما أدركت الأسرة الكويتية الحاكمة أن صدَّ الاجتياح العراقي ووقف الحرب هما مستحيلان قرَّرت مغادرة البلاد إلى السعودية، وقد أثار الغزو العراقي للكويت وإلغاء كيانها السياسي كدولة مستقلة ذات سيادة، تحدياً أمام المجتمعين العربي والدولي فقد وجد العالم العربي نفسه في قلب هزيمة لا يملك شيئاً من حلولها، ومثل هذا الغزو تهديدا كبيرا للنظام الأمني العربي، وتحديدا بسبب الغزو العراقي لكامل الكويت، ولأن العراق اعترف بأن الكويت أرضه وأصبحت محافظته..

أما بالنسبة للحصار الاقتصادي فقد تعرض العراق في الفترة من آب ١٩٩٠ إلى أيار ٢٠٠٣ إلى حصار اقتصادي شديد الوطأة تزعمته أميركا التي عملت على معاقبة الشعب العراقي بزريعة مكافحة صدام حسين[٤٧]، ويُعدُّ العراق أول بلد يتعرّض لهذا التطبيق القاسي لقرارات مجلس الأمن الدولي، والهدف الحقيقي هو تدمير البلد كقوة عربية، وتجزئته إلى كيانات عنصرية ودينية متحاربة فيما بينها والسيطرة على ثرواته تحت ذريعة نزع أسلحة الدمار الشامل[٤٨]، وهو هدف أميركي – صهيوني مشترك . وأعلن الصليب الأحمر الدولي في الشهر الأول الذي تلى غزو العراق للكويت، أن الحصار على العراق متعارض مع القانون الدولي لأنَّه يمنع الغذاء والدواء من دخول البلاد، فعدل مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٦٦١ المرتبط بالعقوبات والحظر الاقتصادي، بحيث سُمح للعراق باستيراد إمدادات محدودة للاستعمالات الطبية بالإضافة إلى المواد الغذائية لحاجات إنسانية، وإمعاناً بإذلال العراقيين دمَّرت أميركا البنية التحتية العراقية، وهو عمل غير مُبرَّر لأن القضية

مرتبطة باحتلال الكويت فقط، ونتج عن الحصار الاقتصادي انتشار الفقر والجوع والتدهور المعيشي، واعترفت الأمم المتحدة بذلك بعد ستة أشهر منحت الحكومة العراقية تراخيص لشراء سلع وخدمات بقيمة ٢.٥ مليار دولار، وهذه التراخيص قابلة للتجديد. ، وعُرف هذا الإجراء باسم "النفط مقابل الغذاء"[٤٩] وقد منح "الولايات المتحدة الأميركية" وحلفاءها صلاحيات متعددة لتحديد نوع المواد المستوردة وتقرير وجهة إنفاقها، رفض صدام حسين في البداية مبدأ النفط مقابل الغذاء والتدخل الأميركي المباشر في الشؤون العراقية، وعدَّ ذلك مساساً بسيادة العراق على أرضه وثرواته، وتهديداً لعيش المواطنين لأن العراق يستورد نسبة ٦٥% من الغذاء و ٨٠٪ من الدواء، وحاول تحسين شروط برنامج النفط مقابل الغذاء، لكن أميركا وبريطانيا رفضتا أي تعديل ويعني ذلك أن مصير الشعب العراقي ومصلحته لم يكونا من أولويات الاهتمام الأميركي، ما أدى إلى مزيد من انعدام أساسيات الحياة، كالكهرباء، حيث بدأ التقنين على نطاق واسع، والماء الذي أخذ يشح، والعناية الصحية التي أخذت بالتدهور[٥٠]، وأصدر مجلس الأمن الدولي في ١٤ نيسان ١٩٩٥م القرار رقم ٩٨٦ الذي أوجد صيغة دائمة لبرنامج النفط مقابل الغذاء[٥١]، ويسمح للعراق، تحت إشراف لجنة دولية تابعة للأمم المتحدة، بتصدير ما قيمته ملياري دولار من النفط كل ستة أشهر لشراء الإمدادات الإنسانية بما في ذلك الأدوية والغذاء. ، ولم تتسلم الحكومة العراقية العائدات المالية وإنما وُضعت في حساب مصرفي في نيويورك، وبعد عام كامل من التردد قبل العراق بالقرار الجديد، ووقع مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة ٢٠ أيار ١٩٩٦م، وفي ١٢ كانون الثاني١٩٩٨م قرَّرت بغداد – تجنب إشرافه على أعمال التفتيش فريق المفتشين بذريعة أن هذا الفريق تحت قيادة أميركية، واعتبرت "الولايات المتحدة الأميركية" هذا الإجراء خرقاً للقرارات الدولية، وحذرت صدام حسين من مواجهة القوة العسكرية وقرنت ذلك بحملة سياسية لكسب التأييد العالمي، فزارت "وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت" العديد من الدول من بينها دول عربية، وردَّت بغداد بحملة سياسية مضادة كان أهم عناوينها زيارة الوزير محمد سعيد الصحاف إلى دمشق ولقاؤه حافظ الأسد[٥٢]، وفي الوقت الذي كان فيه كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، يجري مفاوضات اللحظة الأخيرة لتجنب حرب جديدة كانت أميركا تستكمل انتشارها العسكري في الخليج العربي، وبرزت روسيا في مقدمة الدول المعارضة لتلك العملية، ودعت كوفي أنان إلى زيارة بغداد لتجنيب العراق ضربة عسكرية أميركية يصعب التكهن بما يمكن أن ترتبه داخل العراق وانعكاسات ذلك على المنطقة والعلاقات الدولية فوصل إليها في ٢٠ شباط، وفي اليوم الثالث من الزيارة تمكن الأمين العام للأمم المتحدة من توقيع اتفاق مع صدام حسين لقي ترحيباً عراقياً وعربياً ودولياً، ويُتيح الاتفاق لفريق خاص، بتفتيش المواقع الرئاسية من دون التقيد بأي مهلة زمنية ويُسجِّل آخر بنوده اهتمام العراق برفع العقوبات وإنهاء الحصار ويُراعي اعتبارات السيادة العراقية وخصوصية المواقع الرئاسية[٥٣]، ووافق مجلس الأمن الدولي ليل ٢ – ٣ آذار

على مشروع القرار البريطاني – الياباني المرتبط بتنفيذ اتفاق بغداد، وأصدر القرار رقم ١١٥٤ الذي أشاد بالمبادرة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة.

وتباين توزيع عائدات النفط بين الشمال الذي ازدادت حصة الفرد فيه عن ٥٠% بالمقارنة مع حصة الفرد في الجنوب، وقد سمح هذا الاهتمام الاستثنائي بالشمال، والتركيز على مساعدة الأكراد للمنظمات الحكومية ولبعثات برنامج النفط مقابل الغذاء، أن تتوجه نحو ترميم البنية التحتية في الشمال في الوقت الذي يعاني الجنوب من الإهمال وشح المساعدات وكان ذلك سياسة أميركية وبريطانية متفق عليها لتصوير المناطق الشمالية الخارجة عن سيطرة صدام حسين بأنها لا تعاني من الحظر، على عكس المناطق الجنوبية الخاضعة لحكومة بغداد واتهام صدام حسين بهدر المساعدات والملفت أن عمليات الأمم المتحدة من رقابة وتفتيش وبرنامج النفط مقابل الغذاء كانت على عاتق العراق بعكس ما كان يُطبَّق على دول أخرى في ظروف مشابهة، وجرت محاولة أخرى لتخفيف شدة العقوبات عن الشعب العراقي، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٤٠٩ تاريخ ٤ أيار ٢٠٠٢، بإيعاز من الإدارة الأميركية، عُرف بعقوبات ذكية عبر فسح المجال لاستيراد البضائع المدنية من أدوية وأغذية والتركيز على حظر البضائع التي تُسهم في صناعة الأسلحة، لكن هذا القرار الجديد فشل في تحقيق الهدف منه، لأنه لم يميّز بين مدني وعسكري، وقوّى قبضة أميركا على العراق، وأتاح لها مواصلة الحصار بغطاء دولي[٥٤].

وحاول العراق الالتزام الدائم بنصوص قرارات مجلس الأمن الدولي على الرغم من سعي واشنطن ولندن توسيع معاني القرارات إلى الحدود القصوى التي تخدم مصالحهما، فاستغل صدام حسين ثغرة التعسف الانغلو–أميركي في التطبيق، وشجع فرنسا وروسيا والصين على الوقوف في وجه الهيمنة الأميركية البريطانية، على الساحة الدولية، ولعل مؤشرات الخلافات الدولية في نهاية عام ٢٠٠٢م، وبداية عام ٢٠٠٣م حول العراق، تؤكد على صحة هذه النظرة العراقية، أخذ المجتمع العراقي بالتفتت في التسعينات، فتلاشت منظمات المجتمع المدني، وبدأ أبناء الفئة المتوسطة يبيعون ممتلكاتهم على الأرصفة لسد رمقهم، وعندما أصبحوا لا يجدون ما يبيعونه اضطروا إلى التسول وانتشرت ظاهر السرقة على نطاق واسع وتدهور وضع أطفال العراق، لقد قضى الحصار الاقتصادي على الفئة الوسطى، ودفع الشعب العراقي للعيش في الخوف والمرض والجهل والظلمة لسنوات طويلة وبدل إضعاف الهيئة الحاكمة ببغداد، فقد قويت هذه الهيئة فيما ضعفت منظمات المجتمع المدني، وتراجع دخل الفرد العراقي السنوي من أربعة آلاف دولار عام ١٩٨٠م إلى خمسمئة دولار عام ١٩٩٣م، وإلى أقل من ثلاثمئة دولار عام ١٩٩٩م، وهاجر عشرات الآلاف من العراقيين من أصحاب الكفاءات العالية، ومن بقي اضطر إلى اللجوء إلى أعمال إضافية لتدبير معيشته[٥٥].

الخاتمة:

ومن خلال هذا البحث اكتشفنا أهم العوامل التي ساهمت في عدم الاستقرار السياسي في العراق خلال الفترة الزمنية من ١٩٥٨-١٩٢٣، حيث حدثت انقلابات واضطرابات سياسية كبيرة خلال فترة الانتقال من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، وكيفية ملاحقة البعثيين والصراعات الدامية التي حدثت بين فرعي حزب البعث في العراق وسوريا وبدء التنشيط الاقتصادي. للعراق وتأميم النفط ودخول العراق في حرب طويلة مع الجانب الإيراني ومن ثم الاجتياح العراقي للكويت ومن ثم الاجماع الدولي على معاقبة العراق الذي تمثل بالحصار الاقتصادي الذي استمر من عام ١٩٩١م حتى دخول القوات الأمريكية للعراق. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج

أولاً: النتائج:

١. حددت الدراسة عوامل عدم الاستقرار السياسي للعراق الحديث من خلال الثورات والانقلابات في بداية العهد الجمهوري.
٢. تأثرت العراق بالأحداث العالمية والتحولات السياسية وخاصة المتعلقة باستقلال العراق وتشكيل الحكومة العراقية.
٣. التحدي الواضح إن عملية تأسيس العراق الحديث سياسياً تسعى إلى تحقيق التوازن بين الحركات الاحتجاجية الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي للعراق.
٤. بروز عدم الاستقرار السياسي في العراق وبخاصة في مرحلة الاقتصاد السياسي الذي دام قرابة عشر سنوات.

ثانياً: التوصيات:

١. محاولة الاتجاه نحو تحقيق الاستقرار السياسي والوطني والمجتمعي.
٢. أن يستند الدستور على قاعدة متساوون في الحقوق والواجبات، فلا يوجد تفاوت بأي شكل من الأشكال. ، ويلاءم خصوصية وثقافة المجتمع بما لا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية.
٣. ان دولة العراق بما تمتلكه من مقومات باستطاعتها اذا ما توافرت له لشروط هذه المتطلبات والاقتراحات يمكن أن تؤدي إلى المشاركة السياسية القائمة على الثقافة. السياسية المساهمة والمواطنة وصولا لتحقيق الاستقرار السياسي.

هوامش البحث:

[١] السامرائي، ابراهيم، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون ١٩١٤-٢٠٠٣م، دار المعتز، عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٥.

[٢] ديب، كمال، زلزال في أرض الشقاق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

[٣] حميدي، جعفر عباس، التطورات السياسية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، مطبعة النعمان، النجف، الطبعة الأولى ١٩٧٦، ص ٦٤٦ - ٦٦٤ .

[٤] بدراني، فاضل محمد حسين، الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨م، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥، ص٧٧.

[٥] حميدي، جعفر عباس، التطورات السياسية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، ص ٦٣٣ - ٦٤٢ .

[٦] عبد الرحمن، عواطف، المشروع الصهيوني الاختراق الصهيوني لمصر ١٩١٧-٢٠١٧، العربي للنشر والتوزيع، د.ت، د.ط، ص٦٤.

[٧] يسين، السيد، ما قبل الثورة مصر بين الأزمة والنهضة، دار نهضة مصر، مصر، الطبعة الأولى ٢٠١١، ص١٩٩.

[٨] السامرائي، ابراهيم، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون ١٩١٤-٢٠٠٣م، دار المعتز، عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٥، ص٧٩.

[٩] سالم، أحمد علي، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص٢٥١.

[١٠] زبيدي، محمد حسين، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق أسبابها ومقوماتها ومسيرتها، دار الرشيد، العراق، الطبعة الأولى ١٩٨٣، ص٤٨٨.

[١١] النشاشيبي، ناصر الدين، حفنة رمال، دار الموعد، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٥، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

[١٢] جريدة الجمهورية العدد٢، تاريخ١٨ تموز ١٩٥٨م.

[١٣] الربيعي، عماد هادي، العراق والتحالف العربي ١٩٩١-٢٠٠٣، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٣، ص٥٤.

[١٤] التميمي، عبد الرحمن جدوع، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الاسرائيلية ١٩٤٧-١٩٧٩، دار المعتز، عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٧، ص٢٥٥.

[١٥] مروة، حسين، ثورة العراق، دار الفكر الجديد، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٥٨، ص ٥٩.

[١٦] غناوي، غزوان محمود، الأمير عبد الإله بن العلي الهاشمي الوصي على عرش العراق، دار زهران، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١٧، ص١٦١.

[١٧] الموسوي، كاظم، المطرقة والمنجل في العراق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١١، ص٩٨.

[١٨] بشارة، عزمي، ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، المركز العربي لدراسة وأبحاث السياسيات، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص٥٩.

[١٩] رشيدي، أحمد، الكويت من الإمارة إلى الدولة دراسة في نشأة دولة الكويت، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى ١٩٩٣، ص٤٦٥.

[٢٠] ديب، كمال، زلزال في أرض الشقاق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ص ٨٢.

[٢١] العزاوي، جاسم كاظم، مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، شركة المعرفة للنشر، بغداد، ص ٢٦١.

[٢٢] الدوري، سيف الدين، علي صالح السعدي وسلطة البعث الأولى ١٩٦٣، الدار العربية للموسوعات، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٠، ص١٦٠.

[٢٣] العبوسي، علوان حسون علوان، القدرات والأدوار الاستراتيجية لسلاح الجو العراقي في الفترة ١٩٣١– ٢٠٠٣، الأكاديميون للنشر، الطبعة الأولى٢٠١٤، ص١٣١.

[٢٤] الدوري، سيف الدين، علي صالح السعدي وسلطة البعث الأولى ١٩٦٣، ص١٦٠.

[٢٥] ديب، كمال، موجز تاريخ العراق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٣، ص٨٧.

[٢٦] الدوري، سعيد الدين، اللغز في إعدام ناظم الكزار وعبد الخالق السامرائي وأربعة أخرين من أعضاء مجلس قيادة الثورة ١٩٧٣–١٩٧٩، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى ٢٠١٤، ص٢٢٥.

[٢٧] ديب، كمال، موجز تاريخ العراق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٣، ص٧٨.

[٢٨] شاكر، محمد، التاريخ الاسلامي في بلاد العراق ١٩٢٤–١٩٩١، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢، ص٣٥٩

[٢٩] سعيد، علي كريم، العراق البيريه المسلحة، دار الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، ص٨٦.

[٣٠] الدليمي، عدنان محمد سلمان، أخر المطاف سيرة وذكريات، دار المأمون للنشر، عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٢، ص١٣٥.

[٣١] البرزنجي، فوزي جواد هادي، مذكرات آمر لواء مشاة في زمن الحرب، دار الرمال للنشر، العراق، الطبعة الأولى ٢٠١٨ ، ص٤٤١.

[٣٢] حسن ، طالب، حكومة الفرية فصول من سلطة النازحين من ريب تكريت، دار آور للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، ص٢٥٩

[٣٣] الدوري، سعيد الدين، اللغز في إعدام ناظم الكزار وعبد الخالق السامرائي وأربعة أخرين من أعضاء مجلس قيادة الثورة ١٩٧٣–١٩٧٩، ص٢٦٣.

[٣٤] الجمعية العامة لحقوق الإنسان، وقائع ندوة حالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في العراق، سورية، ١٩٧٧، ص٣٢.

[٣٥] عباسي، محمد، السفاح بين العراق الذبيح والكويت الجريح، دار الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص٨٥.

[٣٦] الدوري، سعيد الدين، اللغز في إعدام ناظم الكزار وعبد الخالق السامرائي وأربعة أخرين من أعضاء مجلس قيادة الثورة ١٩٧٣–١٩٧٩، ص٢٨٠.

[٣٧] موسى، عمرو، كتابية، ج١، دار الشروق، مصر، الطبعة الأولى٢٠١٧، ص٢٨٩.

[٣٨] عقراوي، منهل إلهام عبدال، العلاقات الأمريكية الإيرانية ١٩٩٣–٢٠٠٨، الاكاديميون للنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٩، ص٣٣.

[٣٩] القصاب، عبد الوهاب، الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠–١٩٨٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٤، ص٤٥.

[٤٠] الصباح، سعاد الصباح، صقر الخليج الصباح عبد الله مبارك، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٥، ص٣٦٢.

[٤١] عبد الطرفي، علي سلمان، السيد الشهيد محمد الصدر بحوث في فكره ومنهجه وإنجازه العلمي – نظرية التغيير وآلية التنفيذ في فكر الشهيد محمد محمد صادق الصدر دراسة تحليلية فكرية،ج٣، ٢٠٠٨، منشورات المحبين، قم المقدسة،ص٩٥.

[٤٢] عبد الطرفي، علي سلمان، نظرية التغيير وآلية التنفيذ في فكر الشهيد محمد صادق الصدر دراسة تحليلية فكرية ، ص٩٩

[٤٣] الأسدي، مختار، الصدر الثاني الشاهد والشهيد، الطبعة الأولى ١٩٩٩، مؤسسة الأعراف، دم، ص٥٦.

[٤٤] الفليح، سلمان، مذكرات غزو الكويت ١٩٩٠-١٩٩١، مكتبة سليمان الفليح، السعودية، د.ت، د.ط، ص٥٦.

[٤٥] سمرين، رجا، أوراق الشتات، دار اليرموك للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص٣٩٦.

[٤٦] العبوسي، علوان حسون علوان، القدرات والأدوار الاستراتيجية لسلاح الجو العراقي في الفترة ١٩٣١- ٢٠٠٣، ص٣١٩.

[٤٧] عقيدي، حازم، كيفية صناعة التطرف التنشئة السياسية ودورها، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٦، ص٨١.

[٤٨] الأشعل، عبد الله، القضايا القانونية والسياسية في العراق المحتل، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى٢٠١٠، ص١٧.

[٤٩] عبد الرحمن، أسامة، العرب والأمم المتحدة، دار هبة النيل العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٣، ص١٠٧.

[٥٠] عقيدي، حازم، كيفية صناعة التطرف التنشئة السياسية ودورها، ص٩٧.

[٥١] الزهيرية، سهاد عبد الجمال عبد الكريم، الجزاءات الدولية الزكية في القانون الدولي العام، المركز العربي، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٢٠، ص٩٢.

[٥٢] ثري الدين، عايدة العلي، الحرب الباردة في الخليج الساخن، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٩، ص٤٦٤

[٥٣] الملف العراقي نشرة سياسية وثائقية، مركز دراسات العراق، العدد ٧٧، ١٩٩٨، ص١٠

[٥٤] ديب، كمال، موجز تاريخ العراق، ص ٢٨١ .

[٥٥] ديب، كمال، موجز تاريخ العراق، ص ٣٠٢ - ٣٠٣.

المصادر والمراجع:

١. الأشعل، عبد الله، القضايا القانونية والسياسية في العراق المحتل، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى٢٠١٠.
٢. بدراني، فاضل محمد حسين، الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨م، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.
٣. البرزنجي، فوزي جواد هادي، مذكرات آمر لواء مشاة في زمن الحرب، دار الرمال للنشر، العراق، الطبعة الأولى ٢٠١٨.
٤. بشارة، عزمي، ثورة مصر الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، المركز العربي لدراسة وأبحاث السياسيات، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٦.
٥. التميمي، عبد الرحمن جدوع، موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية الاسرائيلية ١٩٤٧-١٩٧٩، دار المتعز، عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٧.
٦. ثري الدين، عايدة العلي، الحرب الباردة في الخليج الساخن، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٩٩.
٧. جريدة الجمهورية العدد٢، تاريخ١٨ تموز ١٩٥٨م.
٨. الجمعية العامة لحقوق الإنسان، وقائع ندوة حالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في العراق، سورية، ١٩٧٧.
٩. حسن ، طالب، حكومة الفرية فصول من سلطة النازحين من ريب تكريت، دار آور للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
١٠. حميدي، جعفر عباس، التطورات السياسية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، مطبعة النعمان، النجف، الطبعة الأولى ١٩٧٦.
١١. الدليمي، عدنان محمد سلمان، أخر المطاف سيرة وذكريات، دار المأمون للنشر، عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٢.

١٢. الدوري، سعيد الدين، اللغز في إعدام ناظم الكزار وعبد الخالق السامرائي وأربعة أخرين من أعضاء مجلس قيادة الثورة ١٩٧٣-١٩٧٩، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى ٢٠١٤.
١٣. الدوري، سيف الدين، علي صالح السعدي وسلطة البعث الأولى ١٩٦٣، الدار العربية للموسوعات، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠١٠.
١٤. ديب، كمال، زلزال في أرض الشقاق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
١٥. ديب، كمال، موجز تاريخ العراق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٣.
١٦. الربيعي، عماد هادي، العراق والتحالف العربي ١٩٩١-٢٠٠٣، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٣.
١٧. رشيدي، أحمد، الكويت من الإمارة إلى الدولة دراسة في نشأة دولة الكويت، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى ١٩٩٣.
١٨. زبيدي، محمد حسين، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق أسبابها ومقوماتها ومسيرتها، دار الرشيد، العراق، الطبعة الأولى ١٩٨٣.
١٩. الزهيرية، سهاد عبد الجمال عبد الكريم، الجزاءات الدولية الزكية في القانون الدولي العام، المركز العربي، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٢٠.
٢٠. سالم، أحمد علي، الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى ٢٠١٦.
٢١. السامرائي، ابراهيم، العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون ١٩١٤-٢٠٠٣م، دار المعتز، عمان، الطبعة الأولى ٢٠١٥.
٢٢. سعيد، علي كريم، العراق البيريه المسلحة، دار الفرات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
٢٣. سمرين، رجا، أوراق الشتات، دار اليرموك للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٤.
٢٤. شاكر، محمد، التاريخ الاسلامي في بلاد العراق ١٩٢٤-١٩٩١، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢.
٢٥. الصباح، سعاد الصباح، صقر الخليج الصباح عبد الله مبارك، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٩٥.
٢٦. عباسي، محمد، السفاح بين العراق الذبيح والكويت الجريح، دار الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى ١٩٩٠.
٢٧. عبد الرحمن، أسامة، العرب والأمم المتحدة، دار هبة النيل العربية، الطبعة الأولى ٢٠١٣.
٢٨. عبد الرحمن، عواطف، المشروع الصهيوني الاختراق الصهيوني لمصر ١٩١٧-٢٠١٧، العربي للنشر والتوزيع، د.ت، د.ط.
٢٩. العبوسي، علوان حسون علوان، القدرات والأدوار الاستراتيجية لسلاح الجو العراقي في الفترة ١٩٣١- ٢٠٠٣، الأكاديميون للنشر، الطبعة الأولى٢٠١٤.
٣٠. العزاوي، جاسم كاظم، مذكرات العميد الركن جاسم كاظم العزاوي، شركة المعرفة للنشر، بغداد.
٣١. عقراوي، منهل إلهام عبدال، العلاقات الأمريكية الإيرانية ١٩٩٣-٢٠٠٨، الاكاديميون للنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٩.
٣٢. عقيدي، حازم، كيفية صناعة التطرف التنشئة السياسية ودورها، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٦.
٣٣. غناوي، غزوان محمود، الأمير عبد الإله بن العلي الهاشمي الوصي على عرش العراق، دار زهران، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١٧.
٣٤. الفليح، سلمان، مذكرات غزو الكويت ١٩٩٠-١٩٩١، مكتبة سليمان الفليح، السعودية، د.ت، د.ط.

٣٥. القصاب، عبد الوهاب، الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٤.
٣٦. مروة، حسين، ثورة العراق، دار الفكر الجديد، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٥٨.
٣٧. الملف العراقي نشرة سياسية وثائقية، مركز دراسات العراق، العدد ٧٧، ١٩٩٨، ص١٠
٣٨. الموسوي، كاظم، المطرقة والمنجل في العراق، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١١.
٣٩. موسى، عمرو، كتابية، ج١، دار الشروق، مصر، الطبعة الأولى٢٠١٧.
٤٠. النشاشيبي، ناصر الدين، حفنة رمال، دار الموعد، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٥
٤١. يسين، السيد، ما قبل الثورة مصر بين الأزمة والنهضة، دار نهضة مصر، مصر، الطبعة الأولى ٢٠١١.